

”

أثر الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية على
حقوق المساهمين في إطار الحوكمة

أ. مشارك.د. عبد الرحمن عبد الله عبد الرحمن

أ.م.د. عبد الرحمن عادل خليل

كلية التجارة/ جامعة النيلين

“

المستخلص:

قد يتعرض المساهمون إلى خسائر كبيرة نتيجة تصرفات وسلوكيات الإدارة التنفيذية في شركات المساهمة العامة ومنها المصارف، وطبقاً لنظرية الوكالة انفصلت الملكية عن الإدارة، وأصبح المساهمون ليس لديهم الأدوات المباشرة لرقابة وضبط تصرفات الإدارة. ومن ثم فإن هذا البحث يتحقق من مدى تأثير الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية والمتمثلة في تقديم الخدمات الاستشارية والتأكيدية للجنة المراجعة والإدارة العليا، وإستقلالية المراجعة الداخلية داخل التنظيم الإداري علي حقوق المساهمين في إطار الحوكمة.

تم الاعتماد على استمارة الاستبانة لجمع البيانات الميدانية من العاملين بالمصارف السودانية. ولتحليل البيانات وإختبار الفرضيات تم إستخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، وأسلوب الإنحدار الخطي البسيط والمتعدد لإختبار الفرضيات، النتائج تشير إلى قبول جميع فرضيات الدراسة، وهذه النتائج تتفق مع الأدبيات السابقة في هذا المجال. نوصي بإصدار معايير للمراجعة الداخلية في السودان تتضمن الوظائف الحديثة لها.

Abstract:

Shareholders may suffer significant losses as a result of the conduct and behavior of the executive management in public shareholding companies, including banks. According to the agency theory, ownership has been separated from the management, and shareholders have no direct tools to control the management's actions. Therefore, this research investigates the impact of the recent trends of internal auditing, namely the provision of advisory and advisory services to the Audit Committee and senior management, and the independence of internal audit within the administrative organization on shareholders' equity within the framework of governance.

The questionnaire was used to collect field data from Sudanese banks. In order to analyze the data and test the hypotheses, the arithmetic mean, standard deviation, simple linear regression method and multiple hypothesis testing were used. The results indicate that all hypotheses were accepted, and these results are consistent with previous literature in this field. We recommend the issuance of standards for internal audit in Sudan, including modern functions.

المقدمة:

شهدت المراجعة الداخلية تغييراً وتطوراً كبيراً في وظيفتها وفي موقعها التنظيمي داخل المؤسسة، فكانت تعرف بأنها (مراجعة عمليات وسجلات مشروع بواسطة بعض موظفيه، وتتم هذه المراجعة بصورة مستمرة، وتعد جزء مهم من نظام الرقابة الداخلية حيث انها تسعى لتحقيق اهدافه وولاسيما فيما يتعلق

بزيادة دقة البيانات المحاسبية (المهدي، 2005م)، وتقييم أنشطة المؤسسة لغرض حماية أصولها، وإنتاج معلومات محاسبية لها إمكانية الاعتماد عليها لإتخاذ القرارات (Spekle, et al, 2007)، وهذين التعريفين يجسدان الدور التقليدي للمراجعة الداخلية، وبعد ذلك حدثت تطورات ملحوظة في هذا الدور ليشمل الخدمات الإستشارية والتوكيدية والإستقلال التنظيمي داخل المؤسسة.

وفي يونيو من العام (1999) عرف معهد المراجعين الداخليين الأمريكي (IIA) المراجعة الداخلية بأنها نشاط محايد وموضوعي وإستشاري وتوكيدي، الغرض منه إضافة قيمة لعمليات المؤسسة، وتحقيق أهدافها، من خلال نظام منضبط لتقييم وتحسين فعالية إجراءات وأدوات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة (IIA, 2009)، كما تمثل أداة من أدوات الرقابة الداخلية حيث أنها تساعد الإدارة على متابعة ومراقبة كافة عمليات وأقسام ومراكز وأنشطة المشروع، ومخرجاتها تقارير تقدم لمجلس الإدارة أو لجان المراجعة بالشركة مباشرة والقائم بها موظف المشروع، واستقلاله استقلالاً تنظيمي فقط ويتحقق هذا الاستقلال بتبعية إدارة المراجعة الداخلية لمجلس الإدارة مباشرة (علي، 2007م)، حيث تغيرت النظرة إلى المراجعة الداخلية، وأصبحت تقوم بالعديد من الأعمال الإدارية لتقييم أداء العاملين، ومد الإدارة العليا بالمعلومات الصحيحة وفي التوقيت المناسب عن المخاطر التي من الممكن أن تواجهها، وتزويدها بالعناصر المؤهلة للقيام بالمهام الإدارية، هذا بالإضافة إلى مهامها التقليدية المتمثلة في حماية أصول المنشأة من أي تصرفات غير مرغوب فيها، والتأكد من مدي التزام العاملين بالسياسات والإجراءات الموضوعية (عيسي، 2008). كما أن الموقع التنظيمي المناسب لوظيفة المراجعة الداخلية داخل المؤسسة يتوقف على إستقلاليتها، وتحديد موقعها التنظيمي ما يؤكد دعم الإدارة العليا لها، ورفع تقاريرها مباشرة إلى لجنة المراجعة (عبد الله، 2006)، وكذلك رفع التقارير لأعلى مستوى من الإدارة، وينبغي دراسة أي قيود تفرضها الإدارة على عمليات المراجعة الداخلية (IFAC, 2012). وتوصلت دراسة (سليمان، 2010) إلى أن قيام المراجع الداخلي بالمساعدة في المخاطر يعتبر من الأدوار الحديثة للمراجعة الداخلية، الذي يجعل عملية المراجعة أكثر دقة في تحقيق أهداف المؤسسة وإضافة القيمة لها، وأن عدم الإهتمام بتفعيل إدارة المخاطر، وضعف نظام الحوكمة، يساعد على نشؤ الأزمة المالية.

وفي الجانب الآخر من هذه الدراسة فإن انفصال الملكية عن الإدارة في شركات المساهمة العامة أسفر عنه توزيع الملكية على عدد كبير من المساهمين، ومن ثم ظهر شكلين مختلفين للملكية هما الشكل الأول: يتمثل في أن الغالبية العظمى من المساهمين يمتلكون عدد قليل من الأسهم "تشتت الملكية"، أما الشكل الثاني: يتمثل في أن فئة قليلة تمتلك معظم أو عدد كبير من الأسهم "تركز الملكية"، ونتج عن ذلك ضعف قدرة ملاك الشركة على التحكم في تصرفات الإدارة، ووجود قلة من المساهمين يسيطرون على سير نشاط الشركة (أحمد، 2005م). إضافة إلى ذلك ظهرت مشكلة أخرى نشأت عن علاقة الوكالة

الناتجة عن فصل ملكية عن الإدارة، حيث تعبر الوكالة عن علاقة تربط بين طرفين الإدارة بإعتبارها وكيلاً، والمساهمين "الملاك" بصفتهم الطرف الأصيل "الموكل" (Henry, and Reninier, 2004). ومن أهم تطبيقات نظرية الوكالة دراسة العلاقة بين حملة الأسهم (المالكين) وإدارة الوحدة الاقتصادية (العبيدي، 2008م). فتنشأ مشكلات الوكالة عن تعرض الأصيل للخسارة نتيجة أخلاق وتصرفات الوكيل، وعدم بذله العناية الكافية لتعظيم عائد أو منفعة الأصيل، والذي يزيد من فرص حدوث هذا الأمر هو أن الأصيل ليس لديه وسائل الرقابة المباشرة لقياس أداء الوكيل، كما أن الأخير هو الذي يقدم المعلومات إلى الأصيل، ويطلق على هذه المشكلة بالمخاطرة الأخلاقية (Moral Hazard)، وتوجد مشكلة أخرى تتمثل في الاختيار السلبي (Adverse Selection) (التميمي، 2008م)، التي تعبر عن الصعوبة التي يواجهها المالكين في إختيار المديرين بمهارات تتناسب وظيفتهم، أي أن المديرين الذين تم تعيينهم ليس أهلاً للوظيفة التي يشغلونها (Kaplan & Atkinson, 1989; Eisenhardt, 1989).

المبحث الأول: منهجية البحث

نتيجة لذلك ظهرت الحاجة إلى حوكمة أو مراقبة مشاكل الوكالة بهدف تخفيضها إلى أقل حد ممكن؛ فالحوكمة تمثل مجموعة من الآليات والمبادئ التي تستخدم لسد الفجوة القائمة في نظرية الوكالة (هندي، 2004م)، وتمثل قيم الشفافية والمساءلة والمسؤولية والإنصاف، والتعامل مع المشاكل الناشئة عن الفصل بين الملكية والسيطرة، وضبط توزيع الحقوق والمسؤوليات اللواسيما بالفئات المؤثرة والمتأثرة بعمل الشركة وأصحاب المصالح وحاملي الأسهم، والتأكد من أن حقوقهم خاضعة للحماية ومطبقة عملياً (السعدني، 2007م)، وكذلك تعبر عن مجموعة من القواعد التي تهتدي بها إدارة المنشآت لتعظيم ربحية المنشأة وقيمتها على المدى الطويل لصالح المساهمين (الطنملي، 2007م).

1. مشكلة البحث

بناءً على ماسبق يمكن تلخيص مشكلة البحث في أن المساهمين في رأس مال المؤسسة يُعدّوا من أهم الفئات التي لها مصلحة بها وبإستمراريتها، حيث أنهم يمدّوا المؤسسة بالتمويل اللازم لتكوين رأس مالها، ومن ثم تسيير نشاطها الذي قامت من أجله، وأن عدم توفير الإهتمام الكافي والعدل لحقوق المساهمين من قبل إدارة المؤسسة قد ينتج عنه تخلي المساهمين عن الإستثمار فيها، مما قد يؤدي إلى إنهيارها وإفلاسها، ومن ثم خروجها من السوق؛ وأن الإطار الفكري للحوكمة كفل المعاملة العادلة للمساهمين والمحافظة على حقوقهم وتنميتها وزيادة قيمة المؤسسة، وهذا البحث يحاول تحديد مدى تأثير الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية المتمثلة في تقديم الخدمات الإستشائية والتأكيدية للجنة المراجعة ومجلس الإدارة، وموقعها التنظيمي المستقل على حقوق المساهمين وإستقرار إستثماراتهم بالمؤسسة، وللتحقق من ذلك يتم الاعتماد على القطاع المصرفي السوداني كمجتمع للدراسة.

2. أهداف البحث

تتركز أهداف البحث في التعرف على كيفية حماية المساهمين في إطار الحوكمة وتحقيق العوائد المناسبة، والتعرف على الاتجاهات الحديثة في المراجعة الداخلية والمتمثلة في الخدمات الإستشارية والتأكيدية التي تؤدي إلى لجنة المراجعة وإدارة المؤسسة، وكذلك الإستقلال التنظيمي لها داخل المؤسسة؛ بالإضافة إلى معرفة مدى تأثير الأدوار الحديثة للمراجعة الداخلية على حقوق المساهمين في إطار الحوكمة بالتطبيق على المصارف السودانية.

3. فرضيات البحث

ويستنتج الباحثون مما سبق أن الخدمات الإستشارية والتأكيدية بإعتبارها إتجاهات حديثة للمراجعة الداخلية، والتي تؤديها المراجعة الداخلية للجنة المراجعة والإدارة العليا يمكن أن تسهم في تحسين المحافظة والمعاملة العادلة على حقوق المساهمين، وتحقيق عائد مناسب لإستثماراتهم، وتعظيم ثروتهم، ومن ثم إستقرار إستثماراتهم، وتحقيق الغرض من الحوكمة، وبناءً على ما سبق يمكن صياغة الفرضيتين التاليتين:

الفرضية الأولى: "الإستشارات والتأكدات التي تقدمها المراجعة الداخلية للإدارة العليا تؤثر على حقوق المساهمين في إطار حوكمة المصارف".

الفرضية الثانية: "الإستشارات والتأكدات التي تقدمها المراجعة الداخلية للجنة المراجعة تؤثر على حقوق المساهمين في إطار حوكمة المصارف".

المبحث الثاني: الإطار النظري للبحث

أولاً: حقوق المساهمين في إطار الحوكمة بالمصرف

المقصود بالحوكمة أنها نظام للتوجيه والتحكم والرقابة على نشاط الشركات المساهمة مبني على تنظيم عملية إتخاذ القرار في الشركة، وتوزيع الصلاحيات والمسؤوليات فيما بين الأطراف الرئيسية، لخدمة مصالح المساهمين بشكل عام، وذلك من أجل تحقيق الأهداف طويلة الأجل كتعظيم قيمة الشركة وتعزيز أرباحها مع إلتزاماتها (بسيوني، 2006م)، وتعد تطبيق للقواعد والمبادئ التي تحكم العلاقة بين الشركة والأطراف المتقابلة معها بصورة تحقق الكفاءة والعدالة لكل الأطراف بهدف تعظيم ربحيتها وقيمتها في المدى البعيد لصالح المساهمين (رزق، 2007م)، كما أنها وسيلة تمكن المجتمع التأكد من حسن إدارة الشركات الكبرى بطريقة تحمي أموال المستثمرين والمقرضين؛ وهي تعميق دور الرقابة ومتابعة الأداء (يوسف، 2006م).

فالمساهمون (حملة الأسهم أو المالكين) هم الأشخاص الذين يقومون بتقديم رأس المال للشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم، مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لإستثماراتهم، وتعظيم قيمة الشركة على

المدى الطويل، وهؤلاء المساهمين لهم الحق في إختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم (www.findarticles.com)، ووفقاً للحوكمة تشتمل الحقوق الأساسية للمساهمين تأمين أساليب تسجيل الملكية، نقل أو تحويل ملكية الأسهم، الحصول على المعلومات والاسيما بالشركة في الوقت المناسب وبصفة منتظمة، المشاركة والتصويت في الاجتماعات العامة للمساهمين، انتخاب أعضاء مجلس الادارة، والحصول على حصص من أرباح الشركة، وكذلك يجب ضمان الصياغة الواضحة والافصاح عن القواعد والإجراءات التي تحكم حيازة حقوق الرقابة على الشركات في أسواق رأس المال، والتعديلات غير العادية، مثل عمليات الاندماج وبيع نسب كبيرة من أصول الشركة، بحيث يتسنى للمستثمرين فهم حقوقهم والتعرف على المسارات المتاحة لهم، كما أن التعاملات المالية ينبغي أن تجرى بأسعار مفصح عنها، وأن تتم في ظل ظروف عادلة يكون من شأنها حماية حقوق كافة المساهمين وفقاً لفئاتهم المختلفة، ويجب أن يكفل إطار الحوكمة المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين، ومن بينهم صغار المساهمين، والمساهمين الأجانب، كما ينبغي أن تتاح لكافة المساهمين فرصة الحصول على تعويض فعلى في حالة انتهاك حقوقهم، وأن يعامل المساهمون المنتمون إلى نفس الفئة معاملة متكافئة (محمد، 2012 ؛ OECD, <http://www.oecd.org>، وبالإضافة إلى حماية حقوق المساهمين تعظيم الثروة لهم، الإمداد بمعلومات تمكن الأطراف المتعددة علي إتخاذ القرار المناسب، والتطابق مع القوانين (يس، 2006م).

ثانياً: الإستشارات والتأكدات التي تقدمها المراجعة الداخلية للإدارة ولجنة المراجعة

يتمثل الدور التقليدي للمراجع الداخلي في التأكد من وجود نظام رقابة داخلية يعمل بكفاءة طوال الوقت، والسعي لكشف الغش والاحتيال، وذلك في إطار بذله للعناية الواجبة خلال أدائه لعمله، هذا الدور لم يعد كافياً في ظل الأزمات المالية وحالات الإفلاس التي شهدتها أكبر الشركات العالمية، والإهتمام المتزايد بحوكمة الشركات، وهو ما دفع الجمعيات والمعاهد المهنية للمراجعة الداخلية والباحثين والمراجعين الداخليين لتطوير وتوسيع دور ونطاق عمل المراجعة الداخلية بما يتلاءم مع متطلبات حوكمة الشركات، وفي بالاحتياجات (سعيد وأوصيف، 2012م).

تعد وظيفة المراجعة الداخلية من أهم ركائز عملية الحوكمة التي أستاذ عليها قانون (Sarbanes-Oxley)، حيث يقوم المراجعون الداخليون (من خلال الأنشطة التي يقومون بها) برفع مستوى المصادقية والعدالة وتحسين سلوك الموظفين العاملين بالشركة، وتقليل مخاطر الفساد المالي والإداري (Archambeault, 2000). وتلعب المراجعة الداخلية دوراً مهماً في تحسين الأداء الرقابي في المؤسسة المختلفة، ويشمل هذا الدور متابعة وتقييم وتحليل المخاطر وأنظمة الرقابة في المؤسسة، والفحص والتحقق من الالتزام بالسياسات والإجراءات والنظم المطبقة، وتوفير تأكيد للمجلس الإدارة ولجنة المراجعة والإدارة العليا بأن المخاطر تتم السيطرة عليها، وأن الأداء الرقابي في المنشأة قوي وفعال، وتقديم

توصيات لتحسين العمليات والسياسات والإجراءات، وتقديم الخدمات الاستشارية التي تتعلق بالجوانب التشغيلية لتحسين فاعلية وكفاءة عمليات المؤسسة، ومساعدة إدارة المنشأة بالتقويم والمساهمة في تحسين عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة (السعدني، 2005م). حيث تطور الدور التقليدي للمراجعة الداخلية، فدراسة (Lindow & Race، 2002) ركزت على تحديد الاختلافات بين المدخل التقليدي والمدخل المعاصر للمراجعة الداخلية الذي يركز على إدارة المخاطر، وتوصلت إلى أن للمراجعة الداخلية دوراً مهماً في إدارة المخاطر من خلال إعداد خطة للمراجعة على أساس المخاطر، ودوراً استشارياً داخل المؤسسة، وأكدت ذلك دراسة (Benes, 2010) حيث قامت بتحليل الدور الحديث للمراجعة الداخلية والتغيرات التي حدثت فيها، وأوضحت أن هذا الدور يتمحور حول وظيفتها في إدارة المخاطر وليس التركيز على الرقابة فقط، وبيّنت دراسة (عتش، 2011م) أن للمراجعة الداخلية دوراً استشارياً لمساعدة الإدارة في التعرف على المخاطر وإدارتها، وهذا الدور يعمل على إضافة قيمة للمؤسسة، وإتخاذ القرارات بصورة رشيدة، كما توصلت دراسة (عبد الرحمن ومحمد علي، 2014م) إلى أن الخدمات الاستشارية والتأكيدية التي تقدمها المراجعة الداخلية وتمتعها بالاستقلالية التامة عن الإدارة التنفيذية يؤدي إلى زيادة فاعلية إدارة المخاطر بالمصارف.

إتسع دور المراجعة الداخلية ليشتمل على الخدمات الاستشارية إلى جانب الخدمات التأكيدية والفحص والتقييم، بما يمكن من إدارة وتقييم المخاطر ودعم نظام حوكمة الشركات (Rahahleh, 2010)، ويساعد المؤسسة على الحفاظ على ضوابط رقابية فعالة من خلال تقييم كفاءتها وفعاليتها وتشجيع التحسين المتواصل (IIA, 2010). فخدمات التأكيد الموضوعي توفر تقويم مستقل حول إدارة المخاطر والرقابة وعمليات حوكمة الشركات. ولغرض توفير خدمات التأكيد الموضوعي فإن المراجعين الداخليين بحاجة ليكونوا مستقلين وموضوعيين وتمثل شخصيتهم بالتكامل والكفاءة والرعاية والسلوك الأخلاقي (قادر، 2015م). تقوم المراجعة الداخلية بأداء دورها باعتبارها أحد الأطراف الرئيسة المسؤولة عن دعم الحوكمة عن طريق مساعدة لجنة المراجعة، والإدارة التنفيذية، وهي من الأطراف الداخلية المسؤولة عن تنفيذ الحوكمة وقواعدها في أداء دورها بفعالية، من خلال تقديم خدمات الاستشارات في المواضيع المختلفة للتشغيل، وأيضاً القيام بدورها الذي يتفق مع مضمون وظيفتها في متابعة، وتحليل، وتقييم المخاطر المرتبطة بالتنظيم، والرقابة الملائمة لمواجهتها، والتقرير عن ذلك من خلال تقديم خدمات التأكيد، والضمان في المجالات المختلفة (خليل، 2003م)، حيث أنها تقدم توصيات إلى لجنة المراجعة تتعلق بالتأكدات بخصوص سير نظام الرقابة الداخلية في الوحدة، التقييم الموضوعي والمستقل بخصوص الممارسات المحاسبية، وطرق إعداد التقارير المالية، والتحليل الموضوعي للمخاطر المتعلقة بالعمليات المحاسبية، والرقابية، وكذلك توصيات تتعلق بعمليات التحقيق الولاسيما بالتلاعب والاحتيال، وأية

تحقيقات أخرى (Hermanson & Rittenberg, 2003)، فخدمات التأكيد التي يقدمها المدقق الداخلي تشمل التدقيق المالي، وتدقيق الأداء، والتدقيق الأنشادي، أما خدمات الاستشارات تشمل تقديم خدمات التقييم والإنشاء والتعويض (Anderson عام 2003)، كما أن خدمات التأكيد تشمل عن التخطيط للمهمة يجب تعريف وتقييم المخاطر المرتبطة بالنشاط تحت المراجعة، وأن تعكس أهداف المهمة نتائج تقييم الخطر، والأخذ بالاعتبار احتمالية الأخطاء الجوهرية، مخالفة الأنظمة، عدم الإذعان أو الالتزام، وأمور أخرى عند وضع أهداف المهمة، وخدمات الإستشارة يجب أن تركز أهداف المهمة الاستشارية على عمليات المخاطرة، الرقابة، التحكم المؤسسي (الحاكمية) الى المدى المتفق عليه مع الجهة المستفيدة (الوردات، 2005م). وأن دراسة (Ruud، 2003) أوضحت أن التدقيق الداخلي في بيئة الأعمال اليوم أصبح وظيفة الدعم الرئيسية للإدارة ولجنة التدقيق، مجلس الإدارة والمدقق الخارجي وأصحاب المصالح، وإذا تم تصميم وتنفيذه وظيفة التدقيق الداخلي بشكل صحيح يمكن أن تلعب دور المفتاح لتحسين دعم فعالية التحكم المؤسسي.

ثالثاً: إستقلالية المراجع الداخلي داخل التنظيم

إستقلالية المراجع الداخلي داخل التنظيم تعني أن تكون إدارة المراجعة الداخلية في وضع تنظيمي عالي، وتوفر عنصر الموضوعية في أداء وتقارير المراجعة (أبو وطفة، 2009م)، أي أن تتمتع المراجعة الداخلية بإستقلال تام على أساس الوضع التنظيمي، وعلى أساس الموضوعية التي تمكنها من الأداء السليم لواجباتها (لطي، 2005م؛ سلمان، 2006م)، فالموضوعية تعني أن يتمتع قسم المراجعة الداخلية بحرية كاملة في ممارسة مهامه دون تحيز وخوف من الإدارة العليا، وعنصر الموضوعية من العناصر المهمة للمراجع الداخلي لإكتشاف الأخطاء والإختلاس التلاعب في البيانات المالية، والإفصاح عنها للإدارة العليا أو لجنة المراجعة (Jamison, 2008؛ الصحن، 2000م)، فمن خلاله تصبح إدارة المؤسسة ليس لديها القدرة على منع المراجع الداخلي من مراجعة الأنشطة التي تمارس فيها التلاعب (مبارك، 2010م). فإستقلال قسم المراجعة الداخلية من حيث موقع المراجعة الداخلية في المؤسسة، تؤدي إلى زيادة إستقلالية الرقابة الداخلية، حيث أن المراجعة الداخلية هي أسلوب من أساليب الرقابة الداخلية، وأن إستقلاليتها تضمن فاعلية الرقابة الداخلية (السقا، 2009م).

ويكون المراجع الداخلي مستقلاً في حالة أداء عمله بحرية تامة وموضوعية، وتتمثل عناصر إستقلاليته في الآتي (يس، 2005م):

1. التحرر من تدخل الإدارة في برامج وإجراءات المراجعة.
2. التحرر من متطلبات ولاسيما من عملاء المراجعة بخلاف النطاق المحدد في لائحة المراجعة.

3. حرية الاطلاع على الملفات والمستندات والسجلات والدفاتر، ومناقشة الموظفين المسؤولين عن النشاط محل المراجعة.
4. التعاون الإيجابي من مسؤولي النشاط محل المراجعة.
5. التحرر من محاولة الإدارة تحديد الأنشطة التي يقوم المراجع الداخلي بفحصها، ومن أي ضغط لتعديل الحقائق أو تأثيرها.
6. عدم وجود منفعة ولاسيما وشخصية نتيجة أعمال المراجعة.
7. التحرر من أي ضغط لحذف جزء من أحداث التقرير، ومن أي ضغط للتأثير على رأي المراجع الداخلي.

كما يتمتع المراجع الداخلي بتأدية الخدمات المختلفة وممارسة عمله، وأن يتم التركيز على تقييم الأدلة بموضوعية، من أجل الوصول لرأي فني محايد بعيداً عن أي تأثير من الأطراف الأخرى، وأصحاب المصلحة (IIA, 2009)، فالمراجعة الداخلية تؤدي إلى دعم حوكمة الشركات، حيث أنها تمثل نشاط مستقل عن الإدارة التنفيذية للمؤسسة نتيجة الرغبة في تبقيتها إلى مجلس الإدارة الإشرافي داخل دائرة لجنة المراجعة المنبثقة عنه، كما أنها تقوم بعرض تقاريرها على هذا المجلس وأيضاً على الملاك عند الضرورة (إبراهيم، 2005م).

يستنتج الباحثين مما سبق أن إستقلال المراجعة الداخلية عن الإدارة التنفيذية، وعدم التدخل والتأثير على عملها وإجراءاتها يساهم في حماية حقوق المساهمين، وتعظيم مصالحهم، وتحقيق أغراض الحوكمة في هذا الشأن، ومن ثم يمكن صياغة الفرضية الثالثة كالآتي:

الفرضية الثالثة: "الإستقلال التنظيمي للمراجعة الداخلية يؤثر على حقوق المساهمين في إطار حوكمة المصارف".

المبحث الثالث: الدراسة الميدانية

أولاً: مجتمع وعينة البحث

يتكون مجتمع البحث من العاملين بالمصارف السودانية، أما عينة الدراسة تم إختيارها بطريقة عشوائية من مجتمع البحث، حيث تم توزيع عدد (100) استبانة، وتم إستلام (95) بنسبة (95%)، ويوضح الجدول رقم (1) التكرارات والنسب المئوية للخصائص الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة:

جدول رقم (1): التكرارات والنسب المئوية للخصائص الديمغرافية لأفراد العينة

النسبة المئوية	التكرارات	البيان	
48.4	46	محاسبة	التخصص العلمي
12.6	12	إدارة أعمال	
14.7	14	اقتصاد	
5.3	5	نظم معلومات محاسبية	

8.4	8	دراسات مالية ومصرفية	
10.5	10	أخرى	
%100	95	الإجمالي	
53.7	51	بكالوريوس	المؤهل العلمي
12.6	12	دبلوم عالي	
31.6	30	ماجستير	
2.1	2	أخرى	
%100	95	الإجمالي	
25.3	24	مراجع داخلي	المركز الوظيفي
20.0	19	مديرا داري	
14.7	14	عضو لجنة	
40	38	وظيفة أخرى	
%100	95	الإجمالي	
25.3	24	أقل من 5 سنوات	سنوات الخبرة
16.8	16	5 وأقل من 10 سنة	
13.7	13	10 وأقل من 15 سنة	
16.8	16	15 وأقل من 20 سنة	
27.4	26	20 سنة فأكثر	
%100	95	الإجمالي	

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية، 2017م

ثانياً: أداة البحث الميدانية

تم الاعتماد على استمارة الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات الميدانية، إحتوت على البيانات الشخصية لأفراد العينة، وأربعة محاور مثلت المتغيرات المستقلة والمتغير التابع للدراسة، وعند تصميمها ووضع مقاييس المتغيرات تم الرجوع إلى عدد من الدراسات السابقة، كما تم إستخدام المقياس (نعم، لا، لا أدري)، على إعتبار مثل هذا النوع من الدراسات يقيس متغيرات بإستقراء الواقع الفعلي لها.

ولاختبار مدى توافر الثبات والاتساق الداخلي بين الإجابات على العبارات تم احتساب معامل المصدقية كرونباخ ألفا (Cronbach - Alpha) وتعد القيمة المقبولة إحصائيا لمعامل كرنباخ ألفا 60%. وقد تم إجراء اختبار المصدقية على إجابات المستجيبين لجميع محاور الاستبانة وجاءت نتائج التقدير كما هو موضح في الجدول رقم (2):

جدول رقم (2): الثبات والصدق الإحصائي للأداة

المحاور	الثبات	الصدق (الجزر الترتيبي للثبات)
المحور الأول	69.8%	83.5%
المحور الثاني	83.7%	91.5%
المحور الثالث	71.3%	84.4%
المحور الرابع	83.0%	91.1%

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية، 2017م

يتضح من الجدول أعلاه أن الثبات (معامل كرونباخ ألفا) لعبارات المحور الأول بلغت 0.698 أي 69.8%، ولعبارات المحور الثاني بلغت 0.837 أي 83.7%، ولعبارات المحور الثالث بلغت 0.713 أي 71.3%، ولعبارات المحور الرابع بلغت 0.830 أي 83.0%، وهذا يعني أن المقياس يعطي نفس النتائج إذا ما استخدم أكثر من مرة واحدة تحت ظروف مماثلة.

ثالثاً: التحليل الوصفي للمتغيرات

1- التحليل الوصفي لمتغير الاستشارات والتأكدات التي تقدمها المراجعة الداخلية للإدارة

يوضح الجدول رقم (3) التكرارات والنسب المئوية للمتغير المستقل الأول (الاستشارات والتأكدات التي تقدمها المراجعة الداخلية للإدارة)، ويلاحظ أن معظم الإجابات كانت بنعم:

جدول رقم (3): التوزيع التكراري والنسبة المئوية لمتغير الاستشارات والتأكدات التي تقدمها المراجعة الداخلية للإدارة

المقاييس						نعم		لا		لا أدري	
العبارات						نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا
تقييم نظام الرقابة الداخلية بالمصرف.						90	94.7	3	3.2	2	2.1
تحسين وتطوير نظام الرقابة الداخلية بالمصرف.						89	93.7	2	2.1	4	4.2
تقييم العمليات المصرفية ومدى أتساقها مع قيم المصرف.						86	90.5	6	6.3	3	3.2
تحسين فاعلية العمليات المصرفية.						86	90.5	6	6.3	3	3.2
تعريف وتقييم المخاطر المرتبطة بالنشاط تحت المراجعة.						80	84.2	2	2.1	13	13.7
تقدير المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المصرف.						82	86.3	2	2.1	11	11.6
تقديم توصيات للحد من المخاطر المصرفية.						80	84.2	2	2.1	13	13.7
التحقق من الأخطاء الجوهرية داخل المصرف.						93	97.9	0	0	2	2.1
التحقق من عدم مخالفة النظام الأساسي للمصرف.						90	94.7	2	2.1	3	3.2
التحقق من أن أدوات الرقابة تتماشى مع الأهداف التي يسعى المصرف إلى تحقيقها.						89	93.7	1	1.1	5	5.3

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية، 2017م

ويلحظ من الجدول رقم (4) أن المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المتغير تراوحت بين (2.7 - 2.9) وهذه الأرقام قريبة جداً من الوزن (3) الذي يمثل الإجابة بنعم، مما يعني أن المراجعة الداخلية بالمصارف تقدم الخدمات الإستشارية والتأكيدية للإدارة، كما تراوحت قيم الانحرافات المعيارية بين (28. - 69). وتشير هذه القيم لعدم وجود تباين كبير في إجابات أفراد العينة بشأن عبارات هذا المتغير، مما يدل على أن أفراد العينة متفقون على أن فقرات هذا المتغير تمثل الخدمات الإستشارية والتأكيدية التي تقدمها المراجعة الداخلية للإدارة بالمصارف السودانية:

جدول رقم (4): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير الاستشارات والتأكدات التي تقدمها المراجعة الداخلية للإدارة

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارات
.33397	2.9263	تقييم نظام الرقابة الداخلية بالمصرف.
.42461	2.8947	تحسين وتطوير نظام الرقابة الداخلية بالمصرف.
.41876	2.8737	تقييم العمليات المصرفية ومدي أنساقها مع قيم المصرف.
.41876	2.8737	تحسين فاعلية العمليات المصرفية.
.69762	2.7053	تعريف وتقييم المخاطر المرتبطة بالنشاط تحت المراجعة.
.65181	2.7474	تقدير المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المصرف.
.69762	2.7053	تقديم توصيات للحد من المخاطر المصرفية.
.288864	2.9579	التحقق من الأخطاء الجوهرية داخل المصرف.
.37652	2.9158	التحقق من عدم مخالفة النظام الأساسي للمصرف.
.45810	2.8842	التحقق من أن أدوات الرقابة تتماشى مع الأهداف التي يسعى المصرف إلى تحقيقها.

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية، 2017م

2- التحليل الوصفي لمتغير الاستشارات والتأكدات التي تقدمها المراجعة الداخلية للجنة المراجعة

يوضح الجدول رقم (5) التكرارات والنسب المئوية للمتغير المستقل الثاني (الاستشارات والتأكدات التي تقدمها المراجعة الداخلية للجنة المراجعة)، ويلحظ أن معظم الإجابات كانت بنعم:

جدول رقم (5): التوزيع التكراري والنسبة المئوية لمتغير الاستشارات والتأكدات التي تقدمها المراجعة الداخلية للجنة

المقاييس						
نعم		لا		لا أدري		
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
90	94.7	3	3.2	2	2.1	تعد المراجعة الداخلية مصدر مهم للمعلومات عن المخاطر الهامة بالنسبة للجنة المراجعة.
86	90.5	6	6.3	3	3.2	تقويم النظام المالية والمحاسبي.
90	94.7	4	4.2	1	1.1	فحص الغش والتلاعب.

7.4	7	3.2	3	89.5	85	تقديم تأكيد مدى وجود المخاطر التنظيمية.
4.2	4	3.2	3	92.6	88	تقديم تأكيد مدى وجود المخاطر الرقابية.
2.1	2	2.1	2	95.8	91	تقديم تقرير عن التقييم المستمر لإدارة الخطر.
3.2	3	4.2	4	92.6	88	التحقق من حماية أصول وممتلكات المصرف.
1.1	1	2.1	2	96.8	92	التأكد من صحة ودقة المعلومات والبيانات اللازمة لاتخاذ القرارات.

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية، 2017م

وبين الجدول رقم (6) أن المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المتغير تراوحت بين (2.8 - 2.9) وهذه الأرقام قريبة جداً من الوزن (3) الذي يمثل الإجابة بنعم، ويستنتج من ذلك أن المراجعة الداخلية بالمصارف تقدم الخدمات الإستشارية والتأكيديّة للجنة، وتراوحت قيم الانحرافات المعيارية بين (28. - 54). وتعني هذه القيم التجانس الكبير في إجابات أفراد العينة بشأن عبارات هذا المتغير، ويستنتج من ذلك أن أفراد العينة متفقون على أن فقرات هذا المتغير تمثل الخدمات الإستشارية والتأكيديّة التي تقدمها المراجعة الداخلية للجنة المراجعة بالمصارف السودانية:

جدول رقم (6): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير الاستشارات والتأكدات التي تقدمها المراجعة الداخلية للجنة

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
تقييم نظام الرقابة الداخلية بالمصرف.	2.9263	.33397
تحسين وتطوير نظام الرقابة الداخلية بالمصرف.	2.8737	.41876
تقييم العمليات المصرفية ومدى أتساقها مع قيم المصرف.	2.9368	.28474
تحسين فاعلية العمليات المصرفية.	2.8211	.54537
تعريف وتقييم المخاطر المرتبطة بالنشاط تحت المراجعة.	2.8842	.43426
تقدير المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المصرف.	2.9368	.31992
تقديم توصيات للحد من المخاطر المصرفية.	2.8947	.39877
التحقق من الأخطاء الجوهرية داخل المصرف.	2.9579	.24907
التحقق من عدم مخالفة النظام الأساسي للمصرف.	2.9263	.33397
التحقق من أن أدوات الرقابة تتماشى مع الأهداف التي يسعى المصرف إلى تحقيقها.	2.8737	.41876

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية، 2017م

3- التحليل الوصفي لمتغير إستقلالية المراجعة الداخلية داخل التنظيم

يوضح الجدول رقم (7) التكرارات والنسب المئوية للمتغير المستقل الثالث (إستقلالية المراجعة الداخلية داخل التنظيم)، ويلاحظ أن معظم الإجابات كانت بنعم:

جدول رقم (7): التوزيع التكراري والنسبة المئوية لمتغير إستقلالية المراجعة الداخلية داخل التنظيم

المقاييس العبارات		نعم		لا		لا أدري	
		النسبة %	التردد	النسبة %	التردد	النسبة %	التردد
المراجعة الداخلية مستقلة عن الأنشطة التي تراجعها داخل المصرف.		85	89.5	5	5.3	5	5.3
لا تتدخل إدارة المصرف في عمل المراجعة الداخلية.		86	90.5	7	7.4	2	2.1
للمراجعة الداخلية الحق في الإطلاع على جميع المستندات والسجلات.		100	100	0	0	0	0
للمراجعة الداخلية الحق في مناقشة العاملين بالمصرف فيما يخص العمليات محل المراجعة.		93	97.9	2	2.1	0	0
المراجعة الداخلية مستقلة عن الإدارة التنفيذية داخل المصرف.		86	90.5	6	6.3	3	3.2
للمراجعة الداخلية الحق في مناقشة الإدارة العليا فيما يتعلق بعملياتها محل المراجعة.		88	92.6	5	5.3	2	2.1
للمراجعة الداخلية الحق في تغيير قرارات الإدارة المخالفة للوائح.		86	90.5	5	5.3	4	4.2
لا تقوم الإدارة بتحديد الأنشطة التي يقوم المراجع الداخلي بفحصها.		83	87.4	8	8.4	4	4.2

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية، 2017م

كما أن المتوسطات الحسابية للعبارات أعلاه تراوحت بين (2.8 - 3) وهذه الأرقام قريبة جداً من الوزن (3) الذي يمثل الإجابة بنعم، ويستنتج أن المراجعة الداخلية بالمصارف تقدم الخدمات الإستشارية والتأكيدية للجنة، وتراوحت قيم الانحرافات المعيارية بين (0 - 49). وتعني هذه القيم عدم وجود إختلاف كبير في إجابات أفراد العينة بشأن عبارات هذا المتغير، مما يعني أن أفراد العينة متفقون على أن فقرات هذا المتغير تمثل إستقلالية المراجعة الداخلية داخل التنظيم في المصرف، ويوضح الجدول رقم (8) ذلك:

جدول رقم (8): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير إستقلالية المراجعة الداخلية داخل التنظيم

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المراجعة الداخلية مستقلة عن الأنشطة التي تراجعها داخل المصرف.	2.8421	.49067
لا تتدخل إدارة المصرف في عمل المراجعة الداخلية.	2.8842	.38213
للمراجعة الداخلية الحق في الإطلاع على جميع المستندات والسجلات.	3.0000	0.000
للمراجعة الداخلية الحق في مناقشة العاملين بالمصرف فيما يخص العمليات محل المراجعة.	2.9789	.14432
المراجعة الداخلية مستقلة عن الإدارة التنفيذية داخل المصرف.	2.8737	.41876
للمراجعة الداخلية الحق في مناقشة الإدارة العليا فيما يتعلق بعملياتها محل المراجعة.	2.9053	.35948
للمراجعة الداخلية الحق في تغيير قرارات الإدارة المخالفة للوائح.	2.8632	.45219
لا تقوم الإدارة بتحديد الأنشطة التي يقوم المراجع الداخلي بفحصها.	2.8316	.47608
المراجعة الداخلية مستقلة عن الأنشطة التي تراجعها داخل المصرف.	2.8421	.49067

لا تتدخل إدارة المصرف في عمل المراجعة الداخلية.	2.8842	38213.
---	--------	--------

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية، 2017م

4- التحليل الوصفي لمتغير حقوق المساهمين في إطار الحوكمة بالمصرف

يوضح الجدول رقم (9) التكرارات والنسب المئوية للمتغير التابع (حقوق المساهمين في إطار الحوكمة بالمصرف)، ويلحظ أن معظم الإجابات كانت بنعم:

جدول رقم (9): التوزيع التكراري والنسبة المئوية لمتغير حقوق المساهمين في إطار الحوكمة بالمصرف

المقاييس						العبارات
نعم		لا		لا أدري		
نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	
90	94.7	1	1.1	4	4.2	أي إجراءات تتخذها الإدارة تراعي فيها مصالح المساهمين في المصرف.
88	92.6	3	3.2	4	4.2	يتم معاملة المساهمين بصورة عادلة من ناحية حقوقهم في المصرف.
88	92.6	3	3.2	4	4.2	أموال المساهمين تستغل بصورة جيدة في المصرف.
85	89.5	6	6.3	4	4.2	أرباح المصرف تزداد سنوياً.
78	82.1	6	6.3	10	10.5	أسعار أسهم المصرف تزداد سنوياً في البورصة.
84	88.4	3	3.2	8	8.4	العائد على رأس المال المتحقق سنوياً مناسب مع حجم رأس المال.
89	93.7	3	3.2	3	3.2	توزيعات الأرباح على المساهمين متناسب مع عدد أسهمهم في المصرف.
85	89.5	5	5.3	5	5.3	يتم دفع نصيب المساهمين من الأرباح دون تأخير.
90	94.7	1	1.1	4	4.2	الأرباح المحاسبية بالتقارير المالية معبرة عن واقعها.

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية، 2017م

كما أن المتوسطات الحسابية للفقرات تراوحت بين (2.7 - 2.9) وهذه الأرقام قريبة جداً من الوزن (3) الذي يمثل الإجابة بنعم، مما يعني أن حقوق المساهمين تراعي في ظل حوكمة المصرف، وتراوحت قيم الانحرافات المعيارية بين (4.1 - 6.4). وتعني هذه القيم وجود تجانس كبير في إجابات أفراد العينة بشأن عبارات هذا المتغير، مما يعني أن أفراد العينة متفقون على أن فقرات هذا المتغير تمثل حقوق المساهمين في إطار حوكمة المصرف، ويوضح الجدول رقم (10) ذلك:

جدول رقم (10): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير حقوق المساهمين في إطار الحوكمة بالمصرف

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
أي إجراءات تتخذها الإدارة تراعي فيها مصالح المساهمين في المصرف.	2.9053	.41446
يتم معاملة المساهمين بصورة عادلة من ناحية حقوقهم في المصرف.	2.8842	.43426
أموال المساهمين تستغل بصورة جيدة في المصرف.	2.8842	.43426
أرباح المصرف تزداد سنوياً.	2.8526	.46054
أسعار أسهم المصرف تزداد سنوياً في البورصة.	2.7234	.64598
العائد على رأس المال المتحقق سنوياً مناسب مع حجم رأس المال.	2.8000	.57612

توزيعات الأرباح على المساهمين متناسب مع عدد أسهمهم في المصرف.	2.9053	.38795
يتم دفع نصيب المساهمين من الأرباح دون تأخير.	2.8421	.49067
الأرباح المحاسبية بالتقارير المالية معبرة عن واقعها.	2.9053	.41446
أي إجراءات تتخذها الإدارة تراعي فيها مصالح المساهمين في المصرف.	2.9053	.41446

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية، 2017م

5- اختبار الفرضيات

أ. اختبار الفرضية الأولى

تنص الفرضية الأولى على: "الإستشارات والتأكدات التي تقدمها المراجعة الداخلية للإدارة تؤثر على حقوق المساهمين في إطار حوكمة المصارف". ويوضح الجدول رقم (11) نموذج الانحدار الخطي البسيط لهذه الفرضية:

جدول رقم (11): نموذج الانحدار الخطي البسيط للفرضية الأولى

النموذج	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل
1	0.472	0.223	0.215

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية، 2017م

يتضح من الجدول السابق أن قيمة معامل الارتباط بلغت (0.472) وهذا يعني وجود ارتباط طردي متوسط بين المتغير التابع (حقوق المساهمين في إطار الحوكمة بالمصرف) والمتغير المستقل (الاستشارات والتأكدات التي تقدمها المراجعة الداخلية للإدارة)، كما نجد أن قيمة معامل التحديد (0.223) وهذا يعني 22.3% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (حقوق المساهمين في إطار الحوكمة بالمصرف) سببها المتغير المستقل (الاستشارات والتأكدات التي تقدمها المراجعة الداخلية للإدارة) بينما (77.7%) عوامل عشوائية أخرى غير متضمنة في النموذج.

ويبين الجدول رقم (12) أن مستوى المعنوية (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية (5%)، ومن ثم نقبل الفرضية الأولى ومعنوية نموذج الانحدار، وهذا يعني أن المتغير المستقل (الاستشارات والتأكدات التي تقدمها المراجعة الداخلية للإدارة) يؤثر على المتغير التابع (حقوق المساهمين في إطار الحوكمة بالمصرف):

جدول رقم (12): تحليل التباين للفرضية الأولى

النموذج 1	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوى المعنوية
الانحدار	2.041	1	2.041	26.669	0.000
البواقي	7.117	93	.077		
المجموع	9.157	94			

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية، 2017م

ويتضح من الجدول رقم (13) أن قيمة الثابت في النموذج بلغت (1.348) وهي قيمة المتغير التابع (حقوق المساهمين في إطار الحوكمة بالمصرف) المقدرة عندما تكون قيمة المتغير المستقل مساوي للصفر، ونجد أن ميل المتغير المستقل (الاستشارات والتأكدات التي تقدمها المراجعة الداخلية للإدارة) تساوي (0.531). وهذا يعني زيادة المتغير المستقل بوحدة واحدة يؤدي إلى n زيادة المتغير التابع بمعدل (0.531) وحدة، ونلاحظ أيضا أن مستوى المعنوية (0.000) أقل من (5%) وعليه نقبل الفرضية الأولى، أي أن الاستشارات والتأكدات التي تقدمها المراجعة الداخلية للإدارة تساهم في تحقيق المعاملة العادلة ونمو حقوق المساهمين في إطار الحوكمة بالمصرف.

جدول رقم (13): معاملات الانحدار للفرضية الأولى

معاملات الانحدار	قيمة المعاملات	قيمة (T)	مستوى المعنوية
	1.348	4.597	0.000
	.531	5.164	0.000

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية، 2017م

ب. اختبار الفرضية الثانية

تنص الفرضية الثانية على: "الاستشارات والتأكدات التي تقدمها المراجعة الداخلية للجنة المراجعة تؤثر على حقوق المساهمين في إطار حوكمة المصارف". ويوضح الجدول رقم (14) نموذج الإنحدار الخطي البسيط لهذه الفرضية:

جدول رقم (14): نموذج الإنحدار الخطي البسيط للفرضية الثانية

النموذج	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل
2	0.796	0.634	0.630

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية، 2017م

يتضح من الجدول أعلاه أن قيمة معامل الارتباط بلغت (0.796) وهذا يعني وجود ارتباط طردي قوي بين المتغير التابع (حقوق المساهمين في إطار الحوكمة بالمصرف) والمتغير المستقل (الاستشارات والتأكدات التي تقدمها المراجعة الداخلية للجنة المراجعة)، كما نجد أن قيمة معامل التحديد (0.634) وهذا يعني 63.4% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (حقوق المساهمين في إطار الحوكمة بالمصرف) سببها المتغير المستقل (الاستشارات والتأكدات التي تقدمها المراجعة الداخلية للجنة المراجعة) بينما (36.6%) عوامل عشوائية أخرى غير متضمنة في النموذج .

ويتضح من الجدول رقم (15) أن مستوى المعنوية (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية (5%)، ومن ثم نقبل الفرضية الثانية ومعنوية نموذج الانحدار، وهذا يعني أن المتغير المستقل (الاستشارات والتأكدات التي تقدمها المراجعة الداخلية للجنة المراجعة) يؤثر على المتغير التابع (حقوق المساهمين في إطار الحوكمة بالمصرف).

جدول رقم (15): تحليل التباين للفرضية الثانية

النموذج 2	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوى المعنوية
الانحدار	5.805	1	5.805	161.028	0.000
البواقي	3.353	93	0.36		
المجموع	9.157	94			

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية، 2017م

كما يتضح من الجدول رقم (16) أدناه أن قيمة الثابت في النموذج بلغت (0.021) وهي قيمة المتغير التابع (حقوق المساهمين في إطار الحوكمة بالمصرف) المقدرة عندما تكون قيمة المتغير المستقل مساوي للصفر، ونجد أن ميل المتغير المستقل (الاستشارات والتأكدات التي تقدمها المراجعة الداخلية للجنة المراجعة) تساوي (0.997) وهذا يعني زيادة المتغير المستقل بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة المتغير التابع بمعدل (0.997) وحدة، ونلاحظ أيضا أن مستوى المعنوية (0.000) أقل من (5%) وعليه نقبل الفرضية الثانية، أي أن الاستشارات والتأكدات التي تقدمها المراجعة الداخلية للجنة المراجعة تساهم في تحقيق المعاملة العادلة ونمو حقوق المساهمين في إطار الحوكمة بالمصرف:

جدول رقم (16): معاملات الانحدار للفرضية الثانية

معاملات الانحدار	قيمة المعاملات	قيمة (T)	مستوى المعنوية
	-0.021	-0.093	.926
	.997	12.690	0.000

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية، 2017م

يلحظ أن النتائج أعلاه في الفرضيتين الأولى والثانية تتفق مع الدراسات السابقة، منها دراسة (Ruud، 2003) أوضحت أن المراجعة الداخلية في البيئة الحالية لها دور في دعم فعالية التحكم المؤسسي، حيث أنها وظيفة رئيسية لدعم الإدارة ولجنة المراجعة ومجلس الإدارة والمراجع الخارجي وأصحاب المصالح؛ ودراسة (السعدني، 2005م) التي بينت أن المراجعة الداخلية تعمل على تحسين الأداء الرقابي، من خلال متابعة وتقييم وتحليل المخاطر وأنظمة الرقابة في المؤسسة، والفحص والتحقق من الالتزام بالسياسات والإجراءات والنظم المطبقة، وتقديم الخدمات الاستشارية والتأكدية لمجلس الإدارة ولجنة المراجعة والإدارة العليا، وتحسين عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة؛ كما تتفق مع دراسات أخرى مثل (Rahahleh، 2010 ؛ خليل، 2003م ؛ عتس، 2011م).

ج. اختبار الفرضية الثالثة

تنص الفرضية الثالثة على: "الإستقلال التنظيمي للمراجعة الداخلية يؤثر على حقوق المساهمين في إطار حوكمة المصارف". ويوضح الجدول رقم (17) نموذج الإنحدار الخطي البسيط لهذه الفرضية:

جدول رقم (17): نموذج الانحدار الخطي البسيط للفرضية الثالثة

النموذج	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل
3	0.905	0.820	0.818

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية، 2017م

يتضح من الجدول أعلاه أن قيمة معامل الارتباط بلغت (0.905) وهذا يعني وجود ارتباط طردي قوي بين المتغير التابع (حقوق المساهمين في إطار الحوكمة بالمصرف) والمتغير المستقل (إستقلالية المراجعة الداخلية داخل التنظيم) ، كما نجد أن قيمة معامل التحديد (0.820) وهذا يعني (82.0%) من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (حقوق المساهمين في إطار الحوكمة بالمصرف) سببها المتغير المستقل (الاستقلالية داخل التنظيم) بينما (18%) عوامل عشوائية أخرى غير متضمنة في النموذج. ويبين الجدول رقم (18) أدناه أن مستوى المعنوية (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية (5%) ومن ثم نقبل الفرضية الثالثة ومعنوية نموذج الانحدار، وهذا يعني أن المتغير المستقل (إستقلالية المراجعة الداخلية داخل التنظيم) تؤثر على المتغير التابع (حقوق المساهمين في إطار الحوكمة بالمصرف).

جدول رقم (18): تحليل التباين للفرضية الثالثة

النموذج 3	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوى المعنوية
الانحدار	7.508	1	7.508	423.245	0.000
البواقي	1.650	93	0.018		
المجموع	9.157	94			

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية، 2017م

كما يبين الجدول رقم (19) أدناه أن قيمة الثابت في النموذج بلغت (0.900) وهي قيمة المتغير التابع (حقوق المساهمين في إطار الحوكمة بالمصرف) المقدرة عندما تكون قيمة المتغير المستقل مساوي للصفر، ونجد أن ميل المتغير المستقل (إستقلالية المراجعة الداخلية داخل التنظيم) تساوي (1.296)، وهذا يعني زيادة المتغير المستقل بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة المتغير التابع بمعدل (1.296) وحدة، ونلاحظ أيضا أن مستوى المعنوية (0.000) أقل من (5%) وعليه نقبل الفرضية الثالثة، ومن ثم فأن إستقلالية المراجعة الداخلية داخل التنظيم في المصرف تساهم في تحقيق المعاملة العادلة ونمو حقوق المساهمين في إطار الحوكمة بالمصرف:

جدول رقم (19): معاملات الانحدار للفرضية الثالثة

معاملات الانحدار	قيمة المعاملات	قيمة (T)	مستوى المعنوية
	-0.900	-4.914	0.000
	1.296	20.573	0.000

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية، 2017م

ويلحظ أن نتيجة الفرضية الثالثة تتفق مع جميع الأدبيات السابقة، فدراسة (عيسي، 2008م) بينت أن الارتقاء بمستوى موضوعية المراجعين الداخليين من خلال زيادة درجة الاستقلال تؤدي إلى الارتقاء بمستوى جودة وظيفة المراجعة الداخلية، ودراسة (Schneider and wilner, 1990) التي توصلت إلى وجود علاقة قوية بين الإستقلال التنظيمي للمراجعة الداخلية وبين دقة أحكام المراجعين الداخليين، كما تتفق مع دراسة (Dusza, 2011) التي توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تدخل الإدارة في إدارة المراجعة الداخلية وكفاءة أداء المراجعة الداخلية.

6- نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لجميع الفرضيات

الجدول رقم (20) أدناه يوضح نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لقياس تأثير الاستشارات والتأكدات التي تقدمها المراجعة الداخلية للإدارة، وتلك التي تقدمها للجنة المراجعة، وإستقلالية المراجعة الداخلية داخل التنظيم، على حقوق المساهمين في إطار الحوكمة بالمصرف:

جدول رقم (20): نموذج الانحدار الخطي المتعدد للفرضيات

النموذج	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل
4	0.933	0.871	0.867

المصدر: إعداد الباحثين من الدراسة الميدانية 2017 م

يلحظ الباحثون من الجدول أعلاه أن قيمة معامل الارتباط بلغت (0.933) وتعني وجود ارتباط طردي قوي بين المتغيرات المستقلة (الاستشارات والتأكدات التي تقدمها المراجعة الداخلية للإدارة وللجنة المراجعة إستقلالية المراجعة الداخلية داخل التنظيم) والمتغير التابع (حقوق المساهمين في إطار الحوكمة بالمصرف)، كما نجد أن قيمة معامل التحديد (0.871) تعني أن (87.1%) من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (حقوق المساهمين في إطار الحوكمة بالمصرف) سببها المتغيرات المستقلة مجتمعة (الاستشارات والتأكدات التي تقدمها المراجعة الداخلية للإدارة وللجنة المراجعة إستقلالية المراجعة الداخلية داخل التنظيم)، بينما (12.9%) عوامل عشوائية أخرى غير متضمنة في النموذج.

ويتضح من الجدول رقم (21) أدناه أن مستوى المعنوية (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية (5%)، وبالتالي نقبل الفرضيات ومعنوية نموذج الانحدار، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة (الاستشارات والتأكدات التي تقدمها المراجعة الداخلية للإدارة وللجنة المراجعة إستقلالية المراجعة الداخلية داخل التنظيم) تؤثر على المتغير التابع (حقوق المساهمين في إطار الحوكمة بالمصرف):

جدول رقم (21): تحليل التباين للفرضيات

النموذج 4	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوى المعنوية
الانحدار	7.978	3	2.659	205.102	0.000
البواقي	1.180	91	0.013		
المجموع	9.157	94			

المصدر : إعداد الباحثين من الدراسة الميدانية 2017 م

يتضح من الجدول رقم (22) أدناه أن قيمة الثابت في النموذج بلغت (-1.173) وهي قيمة المتغير التابع (حقوق المساهمين في إطار الحوكمة بالمصرف) المقدرة عندما تكون قيمة المتغيرات المستقل مساوية للصفر، ونلاحظ أيضا أن مستوى المعنوية (0.000)(0.000) على التوالي أقل من (5%) وعليه نقبل الفرضيتين الثانية والثالثة، بمعنى أن الاستشارات والتأكدات التي تقدمها المراجعة الداخلية للجنة المراجعة وإستقلالية المراجعة الداخلية داخل التنظيم تساهم في تحقيق المعاملة العادلة ونمو حقوق المساهمين في إطار الحوكمة بالمصرف، أما بخصوص الفرضية الأولى والتي تتعلق بالاستشارات والتأكدات التي تقدمها المراجعة الداخلية للإدارة العليا وحقوق المساهمين في إطار الحوكمة بلغت مستوي معنويتها (0.276) وهي أكبر من (5%) لذلك ترفض هذه الفرضية في ظل أسلوب الإنحدار الخطي المتعدد:

جدول رقم (22): معاملات الانحدار للفرضيات

معاملات الانحدار	قيمة المعاملات	قيمة (T)	مستوى المعنوية
	-1.173	-6.949	0.000
	0.053	1.095	0.276
	0.379	5.592	0.000
	0.962	12.391	0.000

المصدر : إعداد الباحثين من الدراسة الميدانية، 2017م

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

تناول هذا المبحث أهم الاستنتاجات والتوصيات التي تم التوصل إليها وكالاتي:-

أولاً: الاستنتاجات

بعد إستعراض الإطار النظري والدراسة الميدانية توصل الباحثون إلى النتائج الآتية:

1. تطورت وظيفة المراجعة الداخلية وأصبحت لها أدوار أخرى تمثلت في الخدمات الإستشارية والتأكيدية التي تقدمها لكل من الإدارة ولجنة المراجعة، بالإضافة إلى إستقلاليته داخل الهيكل التنظيمي للمؤسسة.
2. الخدمات الإستشارية التي تقدمها المراجعة الداخلية تشمل.

3. الخدمات التأكيدية التي تقدمها المراجعة الداخلية تشمل.
4. أثبتت نتائج أسلوب الخطي البسيط أن الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية ساهمت في تحقيق المعاملة العادلة ونمو حقوق المساهمين في المصارف السودانية.
5. أظهرت نتائج الدراسة الميدانية وجود ارتباط طردي متوسط بين الاستشارات والتأكيدات التي تقدمها المراجعة الداخلية للإدارة وحقوق المساهمين في المصارف السودانية.
6. أظهرت نتائج الدراسة الميدانية وجود ارتباط طردي قوي بين الاستشارات والتأكيدات التي تقدمها المراجعة الداخلية للجنة وحقوق المساهمين في المصارف السودانية.
7. أظهرت نتائج الدراسة الميدانية وجود ارتباط طردي قوي بين إستقلالية المراجعة الداخلية داخل الهيكل التنظيمي في المؤسسة وحقوق المساهمين في المصارف السودانية.
8. أظهرت نتائج أسلوب الإنحدار الخطي المتعدد وجود تأثير معنوي لكل من الاستشارات والتأكيدات التي تقدمها المراجعة الداخلية للجنة المراجعة وإستقلالية المراجعة الداخلية داخل الهيكل التنظيمي في المؤسسة على حقوق المساهمين في المصارف السودانية، ولا يوجد تأثير معنوي للإستشارات والتأكيدات التي تقدمها المراجعة الداخلية للإدارة على حقوق المساهمين في المصارف السودانية.

ثانياً: - التوصيات

بناءً على النتائج السابقة يقدم الباحثون التوصيات التالية:

1. نقترح زيادة مستوى الإهتمام بالاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية في المصارف السودانية.
2. نوصي بزيادة التركيز نحو الضبط المؤسسي للمصارف السودانية سواء كان من جانب بنك السودان أو المصارف نفسها، لأنها تعد القطاع الذي يقود الإقتصاد السوداني حالياً.
3. ضرورة المحافظة والإهتمام بحقوق المساهمين في المصارف السودانية، والمعاملة العادلة بينهم، وأن لا يكون عدد صغير من المساهمين يتحكم في أعمال ونشاط المصرف وقراراته.
4. ضرورة إصدار معايير للمراجعة الداخلية في السودان تتضمن وتحدد الأدوار والوظائف الحديثة للمراجعة الداخلية بجانب الوظائف الأخرى.
5. إجراء مزيداً من البحث في هذا الموضوع ولاسيما المتغيرات الأخرى للمراجعة الداخلية مثل إدارة المخاطر وإضافة القيمة للمؤسسة.
6. ضرورة دراسة العلاقة بين الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية وحقوق عملاء المصرف، لأن أموالهم تعد من المصادر المهمة لتمويل نشاط المصرف.

المصادر

أولاً: المراجع باللغة العربية

1. يس، عمرو (2005م). إستقلالية المراجع الداخلي بين النظرية والتطبيق في ظل حوكمة الشركات. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المؤتمر العربي الأول: التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات (تدقيق الشركات - تدقيق المصارف والمؤسسات المالية - تدقيق الشركات الصناعية)، 24 - 26 سبتمبر 2005م، ص ص318-319.
2. يس، عمرو (2006م). دور المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات. القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ندوة حوكمة الشركات العامة والولاسيما من أجل الإصلاح الإقتصادي والهيكل، 19-23 نوفمبر، ص66.
3. مبارك، الرفاعي إبراهيم (2010م). جودة أنشطة المراجعة الداخلية ودورها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح. الرياض: جامعة الملك سعود ، مؤتمر سبل تطوير المحاسبة في المملكة ، الندوة الثانية، ص 30.
4. أبو وطفة، حسام سعيد (2009م). دور المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة وفاعلية الإستثمارات المالية - دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية. غزة: الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، ص22.
5. سليمان، سعيد عبد العزيز (2006م). إدارة التدقيق الداخلي. عمان: جامعة الزيتونة، كلية التجارة، مجلة المدقق، العدد67، ص13.
6. الصحن، عبدالفتاح (2000م). أصول المراجعة. الإسكندرية: الدار الجامعية، ص55.
7. أحمد، أمين السيد (2005م). المراجعة الدولية وعولمة أسواق رأس المال. الإسكندرية: الدار الجامعية، ص232.
8. السقا، السيد أحمد (2009م). قرارات وحالات تدريبية في المراجعة الداخلية. الإسكندرية: الدار الجامعية، ص60.
9. السعدني، مصطفى حسن بسيوني (2006م). الشفافية والافصاح في إطار حوكمة الشركات. القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الادارية، ندوة حوكمة الشركات العامة والولاسيما من أجل الاصلاح الاقتصادي الهيكلي، 19-23 نوفمبر، ص107.
10. السعدني، مصطفى حسن بسيوني (2005م). المراجعة الداخلية في إطار حوكمة الشركات من منظور طبيعة خدمات المراجعة الداخلية. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المؤتمر العربي

- الأول: التدقيق الداخلي في اطار حوكمة الشركات "تدقيق الشركات - تدقيق المصارف والمؤسسات المالية - تدقيق الشركات الصناعية"، 24 - 26 سبتمبر، ص ص 189-190 .
11. السعدني، مصطفى حسن بسيوني (2007م). مدي إرتباط الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية وحوكمة الشركات. الإمارات: جمعية المحاسبين ومدقي الحسابات بدولة الإمارات العربية المتحدة وتحت إشراف الإتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب، المؤتمر الدولي، مهنة المحاسبة والمراجعة والتحديات المعاصرة، 4-5 ديسمبر، ص28.
12. رزق، عادل (2007م). الحوكمة والاصلاح المالي والاداري مع عرض للتجربة المصرية. القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الادارية، الملتقى العربى الثانى حول الحوكمة والاصلاح المالي والاداري فى المؤسسات الحكومية وورشة عمل الفحص والتدقيق فى ظل المعايير الدولية، ص5.
13. علي، أحمد بله الامين (2007م). دور المراجعة الداخلية فى زيادة فاعلية أداء الحكومة الإلكترونية. الخرطوم: جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير غير منشورة ، ص23.
14. قادر، زه رده شت ابوبكر (2015). دور المراجعة الداخلية فى تقييم مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية - دراسة تطبيقية فى العراق. المنصورة: جامعة المنصورة، كلية التجارة، رسالة ماجستير فى المحاسبة غير منشورة، ص ص 63-64.
15. سليمان، جمعة سعد (2010م). تحليل لمدى إدراك المراجعين الداخليين لمسئولياتهم فى إدارة المخاطر وتأثر ذلك على قيمة المنشأة. الإسماعيلية: جامعة قناة السويس فرع الإسماعيلية، كلية التجارة، رسالة ماجستير فى المحاسبة غير منشورة، ص ص 95-96.
16. عتس، عبده أحمد عبده (2011م). إطار مقترح لتفعيل دور المراجعة الداخلية فى إدارة المخاطر فى بيئة الأعمال المصرية. طنطا: جامعة طنطا، كلية التجارة، رسالة ماجستير فى المحاسبة غير منشورة ، ص ص 128-131.
17. خليل، عبد اللطيف محمد (2003م). نموذج مقترح لإدارة وتقييم أداء وظيفة المراجعة الداخلية فى ضوء توجهاتها المعاصرة- بالتطبيق على البنوك التجارية. الزقازيق: جامعة الزقازيق، كلية التجارة، مجلة البحوث التجارية، المجلد 25، العدد 1، ص165.
18. المهدي، الطريفي البشير (2005م). تقديم أنشطة الرقابة الداخلية فى الجهاز المصرفي. الخرطوم: جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير فى المحاسبة غير منشورة، ص53.
19. إبراهيم، محمد عبد الفتاح (2005م). نموذج مقترح لتفعيل دور قواعد حوكمة الشركات فى إطار المعايير الدولية للمراجعة الداخلية. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المؤتمر العربي الأول:

- التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات "تدقيق الشركات - تدقيق المصارف والمؤسسات المالية - تدقيق الشركات الصناعية"، 24 - 26 سبتمبر، ص12، و ص ص37-38.
20. عيسي، سمير كامل محمد (2008). العوامل المحددة لجودة وظيفة المراجعة الداخلية في تحسين جودة حوكمة الشركات - مع دراسة تطبيقية. الإسكندرية: جامعة الإسكندرية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد45، العدد1، ص ص 6-7.
21. عبد الله، محمد إسماعيل عبد الواحد (2006). مقومات تطوير المراجعة الداخلية في إطار معايير حوكمة الشركات في مصر. المنصورة: جامعة المنصورة، كلية التجارة، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد30، العدد1، ص150.
22. يوسف، محمد طارق (2006م). الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ حوكمة الشركات ومدي ارتباطها بالمعايير المحاسبية. القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ندوة دور المعلومات المحاسبية في دعم اتخاذ القرار الإداري، 19-23 نوفمبر، ص8.
23. خليل، عطا الله وراد (2005م). الدور المتوقع للمدقق الداخلي عند تقديم خدمات التأكيد في البنوك التجارية الأردنية في ظل الحاكمية المؤسسية. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المؤتمر العربي الأول: التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات تدقيق الشركات - تدقيق المصارف والمؤسسات المالية - تدقيق الشركات الصناعية، 24 - 26 سبتمبر، ص ص244 - 245.
24. محمد، فهد سلطان (2012م). آليات حوكمة الشركات ودورها في تضيق فجوة التوقعات في المراجعة في الشركات المساهمة العامة السودانية. الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد1، ص49.
25. أحمد، علي مجاهد (2005م). تحليل ظاهرة حوكمة الشركات باستخدام نظرية الوكالة: منظور محاسبي. الإسكندرية: جامعة الاسكندرية، كلية التجارة، مؤتمر حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية، الجزء الثاني، ص34.
26. التميمي، عباس حميد يحيى (2008م). أثر نظرية الوكالة في التطبيقات المحاسبية و الحوكمة في الشركات المملوكة للدولة - دراسة ميدانية في عينة من الشركات العراقية. بغداد: جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، ص37.
27. العبيدي، صبيحة برزان (2008م). دور التحكم المؤسسي في تخفيض ممارسات المحاسبة الإبداعية وتحقيق التوافق بين مصالح أطراف الوكالة. بغداد: جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، ص32.

28. هندي، نصر الدين محمد علي (2004م). التعديلات الأخيرة في النظام المحاسبي الموحد ومفهوم حوكمة الشركات -دراسة تحليلية. سوهاج: جامعة جنوب الوادي، كلية التجارة بسوهاج، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، المجلد 18، العدد 2، ص 3.
29. الطنملي، سهير (2007م). دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات بالجهاز المصرفي -دراسة ميدانية بالبنوك التجارية بمصر. القاهرة: مجلة المال والتجارة، العدد 455، ص 6.
30. الوردات، خلف عبدالله (2005م). التدقيق الداخلي في اطار حوكمة الشركات. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المؤتمر العربي الأول: التدقيق الداخلي في اطار حوكمة الشركات "تدقيق الشركات - تدقيق المصارف والمؤسسات المالية - تدقيق الشركات الصناعية"، 24 - 26 سبتمبر، ص 153.
31. سعيدي، يحيى، و أوصيف، لخضر (2012م). دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات. الجزائر: جامعة الوادي، كلية الدراسات الاقتصادية والمالية، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 5، ص 181 - 208.

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية

1. Anderson, Urton, Assurance and Consulting Services, (2003). The Professional Practices Framework for Internal Auditing (PPF), IIA, US, chapter 4, p115.
2. Archambeault, D. S., (2000). The relation between Corporate Governance Strength and Fraudulent Financial Reporting: Evidence from SEC Enforcement Cases, PhD Dissertation, Alabama University, Bell & Howell information and learning Company, p.37.
3. Benes, V.,(2010). Internal Audit and ITS Approach to The Risk Mitigation ", Journal of Interdiscip Linaryresearch , pp.11-15.
4. Caplan, Robert S. and Atkinson, A.,(1989). Advanced Management Accounting", 2nd ed., Prentice Hall, USA, p720.
5. Dusza, E, (2011). Analysis of Internal Audit Functioning in Poland Empirical Research, Findings Business Management and Educations, Vol. 9, NO.2.
6. Eisenhardt, M.K., (1989). Agency Theory: An Assessment and Review ", Academy of Management Review, Vol. (14), No. (1), p61.
7. Henry Hansmann, Reninier Kraakman, (2004). Agency Problems and Legal Strategies, Working Paper, Center for Law, Economics Public Policy, Lale Law School, P.21.
8. Hermanson, D & Rittenberg E, (2003). Internal Auditing and Organizational Governance, The Institute of Internal Auditors, Research Foundation, Florida, p32.

9. IFAC, IAASB, (2012). *Handbook of international Quality Control, Auditing Review*, Other Assurance, and Related Services Pronouncements, Volume 1, International Federation of Accountants, IFAC, www.ifac.org, New York, USA, p. 633.
10. Institute of Internal auditors, (2009). IIA position paper : *The role of internal auditing in resourcing the internal audit activity*, p.2.
11. Institute of Internal Auditors (IIA), 2010, *International Standards for the Professional Practice of Internal Auditing*, (Standards), Available at: <http://www.theiia.org/download.cfm?file=67983>
12. Jamison , M , (2008). *Practical Guide To Creative Accounting* , Kogam , London , P.99.
13. Lindow, P., & Race, J.(2002). *Beyond Traditional Audit Techniques*, Journal of Accountancy, pp1 -30.
14. Rahahleh, M.Y., (2010). *Regulating the Profession of Internal Auditing in Jordan*, European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences, (20), p.160.
15. <http://www.findarticles.com>
16. Ruud, T Flemming,(2003). *The Internal Audit Function: An Integral Part of Organizational Governance*, The Institute of Internal Auditors Research Foundation.
17. Scheider, Wilher, (1990). *Internal Quality by Checking the Quality of Judgments and Decision of Internal Auditors*, AICPA The Accounting Review, Vol.1, No.3, pp.134-152.
18. Spekle R. F., H. J. Elten, and A. Kruis, (2007). *Sourcing of internal auditing : An empirical study*, Management Accounting Research 18 , p. 102.
19. The Institute Of Internal Auditors, «Introduction To The Code Of Ethics (2009). <http://www.theiia.org/guidance/standards-and-guidance/ippf/code-ofethics>, p13.
20. <http://www.oecd.org/dataoecd/13/63/35032070.pdf>